الأنباء
الاثنين 1 يونيو 2015

«الأولى تكافل» تحصل على موافقة هيئة أسواق المال برفع رأسمالها إلى 10,6 ملايين دينار

أعلنت الشركة الأولى للتأمين التكافلي « الأولى تكافل» موافقة هيئة أسواق المال على تخفيض رأس المال الشركة المدفوع والبالغ 10 ملايين دينار بمبلغ رصيد الخسائر المتراكمة والبالغ 9,027 ملايين دينار ليصبح رأسمال الشركة بعد التخفيض 972,08 ألف دينار ومن ثم زيادته إلى 10,660 ملايين دينار عن طريق زيادة عينية مقدمة من أحد مساهمي الشركة.

حسين العتال

وبهذه المناسبة اعرب الرئيس التنفيذي للشركة حسين العتال عن سعادته بموافقة الهيئة على هذا القرار مؤكدا انه بعد إتمام هذه العملية ستعود الشركة الى التداول في سوق الكويت للأوراق المالية وبذلك ستتعافى الشركة من الخسارة التي منيت بها نتيجة خسارة استثمارها في شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين العاملة في السعودية والتي تمتلك الشركة 20٪ من رأسمالها.

«دانة الصفاة» لا تنوي التخارج من أي استثمارات على المدى القصير

شريف حمدي

قال رئيس مجلس إدارة شركة دانة الصفاة الغذائية فهد المخيزيم، إن 2014 شهد العديد من التحديات والتطورات المتلاحقة السياسية والاقتصادية على كل الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

فعلى الصعيد المحلي، سجل مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية انخفاضا واضحا وانخفضت القيمة السوقية لمعظم الأسهم، كما ساهم انخفاض أسعار النفط في ظهور بعض من الصعوبات التي أثرت سلبا على بيئة العمل وفي الوقت نفسه فقد ساهمت التغيرات السياسية على الصعيد الإقليمي والصعوبات التي تواجهها معظم الاقتصاديات العالمية في تعزيز حالة الكساد التي تمر بها الأسواق.

وأشار المخيزيم في كلمته خلال أعمال الجمعية العمومية العادية للشركة بحضور 64٪ من المساهمين، إلى أن الشركة واصلت سعيها نحو تحقيق أهدافها وتطوير أنشطتها ضمن إطار إستراتيجيتها بعيدة المدى والهادفة إلى التطوير والتنويع الدائم لمصادر دخلها والزيادة المستمرة في أنشطتها التشغيلية ومبيعاتها، حيث وضعت الإدارة نصب عينها رؤية مستقبلية واضحة ترتكز على أسس تراعي الارتقاء بمستوى الأداء في كل مجال من مجالات أنشطتها، وتوسيع قاعدة المستهلكين والتميز فيما تطرحه من منتجات، مع ضمان أعلى مستوى من الجودة.

من ناحيته، قال الرئيس التنفيذي للشركة مشعل الجاركي للصحافيين على هامش أعمال الجمعية العمومية، إن مجلس إدارة الشركة الجديد تمكن من وضع الشركة على المسار الصحيح من خلال إعادة هيكلة أنشطة الشركة ومعالجة كثير من التراكمات السابقة التي منها ما هو تشغيلي وقانوني، مبينا أن التركة كانت ثقيلة والمسؤولية كبيرة جدا في ظل كبر أعمال الشركة وحجمها فهناك أكثر من 2000 موظف داخل الكويت وخارجها.

وأضاف أن الشركة لا تنوي التخارج من أي استثمارات تابعة لها على المدى القصير، لكن ان جاءتنا عروض جادة ومغرية فقد يتم دراسة هذا الأمر في حينه.

وكانت الجمعية العمومية قد أقرت جميع البنود الواردة بجدول الأعمال بما فيها توصية مجلس الإدارة بإطفاء الخسائر المتراكمة في ميزانية الشركة حتى 2014/12/31 والبالغة 12,985 مليون دينار عن طريق استخدام كامل مبلغ الاحتياطي الاختياري والبالغ 6,606 ملايين دينار وجزء من الاحتياطي الإجباري 6,379 ملايين دينار ليتبقى في مبلغ الاحتياطي الإجباري بعد الاستخدام مبلغ 227 ألف دينار. كما وافقت على عدم توزيع أرباح وعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.

ديون «المدينة» انخفضت 80٪

أكد رئيس مجلس الإدارة في شركة المدينة للتمويل والاستثمار محمد درويش الشمالي ان التزامات الشركة انخفضت بنسبة تصل الى 80٪.

وأوضح خلال الجمعية العمومية التي عقدت امس بنسبة حضور 61,33٪ أن عملية التسويات التي أنجزتها الشركة خلال الأسابيع الماضية مع البنوك والجهات الدائنة مثل بيت التمويل الكويتي وغيرها سيكون لها أثرها على مستقبل الشركة التي أوشكت على التخلص من مديونياتها كافة، وأن هذه التسويات ما هي إلا جزء يسير من منظومة إعادة الهيكلة الشاملة التي انتهجتها الشركة خلال الفترة الماضية والتي ساعد تكاتف موظفين الشركة وولاؤهم في إنجازها وأن تؤتي ثمارها بشكل سريع، وهو ما دعم معدلات الثقة لدينا، وأكد لنا أننا نسير على الطريق الصحيح، لقد كانت المرحلة الماضية لعلاج المشكلات بشكل نهائي بعيدا عن الحلول الوقتية أو المرحلية وأن المرحلة القادمة سيكون شعارها النمو والانتشار وفقا لخطط وإستراتيجية جديدة.

وأشار الشمالي الى ان ما اتخذته الشركة من إجراءات كان لها اثر على أصولها التي تراجعت الى 78,8 مليون دينار بنهاية عام 2014 وبلغت قيمة الأصول العقارية في موجودات الشركة 35٪. وقال ان الخسائر التي أصابت الشركة خلال هذا 2014، والتي بلغت نحو 13,9 مليون دينار يعود الجانب الأكبر فيها الى التراجع في أسعار الأسهم والاستثمارات في المحافظ المالية للأسهم المسعرة نتيجة التراجع الملحوظ في أسواق المال، وهو ما لا نتوقع استمراراه خلال المرحلة القادمة، موضحا ان الجانب الأكبر من الخسارة 74٪ الى تدعيم مخصصات وانخفاض في القيمة وهي خسارة غير نقدية نتيجة الوضع العام للسوق وليس لطبيعة الاستثمار بذاته. وأشار الى ان الشركة نجحت من خلال خطة إعادة الهيكلة في تقليص العديد من بنود مصروفاتها الداخلية بشكل ملحوظ، حيث شهدت الأعباء التمويلية تراجعا بنسبة 28٪ حيث انخفضت من 2,5 مليون دينار إلى 1,8 مليون دينار، كما تقلصت تكاليف الموظفين التي شهدت تراجعا بنسبة 20٪ لتنخفض من 1,2 مليون دينار إلى 963 ألف دينار. وقد صادقت الجمعية العمومية العادية على جميع بنود جدول الاعمال وفي مقدمتها عدم توزيع أرباح عن السنة المالية والموافقة على تقريري مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات كما تم تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10٪ من عدد أسهمها والموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة وتم ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية.

أول عملية خصخصة تفوق قيمة الـ3 مليارات دولار تنفذها الحكومة

«الجزيرة» تتقدم بطلب الاستحواذ على حصة الشريك الإستراتيجي البالغة 35٪ في «الكويتية»

مروان بودي

أعلنت طيران الجزيرة امس أنها تقدمت رسميا بطلب الاستحواذ على حصة الشريك الاستراتيجي البالغة نسبة 35٪ في الخطوط الجوية الكويتية بموجب أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 وتعديلاته في نوفمبر 2014 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة، وذلك تماشيا مع توجه الحكومة نحو تحرير النشاط الاقتصادي وتشجيع إسهام القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية كما جاء في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون.

يذكر أن الحصة البالغة 35٪ هي أكبر حصة يسمح بالاستحواذ بها من قبل مستثمر خاص واحد، وستكون خصخصة الخطوط الجوية الكويتية أول عملية خصخصة تفوق قيمة الثلاثة مليارات دولار تنفذها الحكومة الكويتية.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة طيران الجزيرة، مروان بودي: «نتقدم بطلب الاستحواذ على الحصة البالغة 35٪ في الخطوط الجوية الكويتية، حاملين رؤية في تنمية المؤسسة إلى شركة طيران رائدة تحقق طموحات الشعب الكويتي وكما برهنته عمليات خصخصة شركات طيران أخرى التي تم تنفيذها في الخمسين عاما الماضية حول العالم، نؤمن بأن القيادة الكفوءة وإدارة من القطاع الخاص ستجلب فوائد كثيرة لجميع الشرائح المتأثرة وذات صلة بالخطوط الجوية الكويتية، وبالذات الموظفون الذين ستسنح لهم الفرصة بأن يقودوا نهضة الخطوط الجوية الكويتية وتطويرها إلى شركة طيران يختارها المسافرون أولا إلى وجهاتهم».

وأضاف بودي: «يأتي طلب الاستحواذ اليوم بناء على توجه حكومتنا الرشيدة بمشاركة وتشجيع القطاع الخاص للنهوض بدوره في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وإيمانا منا بقطاع الطيران الكويتي وأيضا بالفريق المهني الذي يقود الشركة اليوم وأهمية تبني بيئة عمل في الخطوط الجوية الكويتية تكافئ الموظفين لالتزامهم وتفانيهم. وبما أن شركة طيران الجزيرة، وهي شركة مساهمة كويتية عامة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، قد أثبتت خلال العقد المنصرم مقدرتها الفنية والمالية في إدارة قطاع الطيران التجاري الدولي فهي مؤهلة لقيادة نهضة الخطوط الجوية الكويتية من خلال التعاون المشترك وتضافر الجهود والطاقات».

بودي: نحمل رؤية في تنمية المؤسسة لشركة طيران رائدة تحقق طموحات الشعب الكويتي

القيادة الكفوءة من القطاع الخاص ستجلب فوائد كثيرة لجميع الشرائح المتأثرة وذات الصلة بالكويتية

والخطوط الجوية الكويتية هي إحدى أقدم شركة الطيران في منطقة الشرق الأوسط، وقد تأثرت سلبا مؤخرا بعدد من العوامل، أبرزها البيروقراطية وتسييس الشركة وعدم وجود رؤية واضحة لنموها وساهمت هذه العوامل في ركود المؤسسة، ما دفع مجلس الأمة الكويتي والحكومة الكويتية إلى إصدار القانون رقم 6 لسنة 2008 وتعديلاته في نوفمبر 2014.

وقد تأسست طيران الجزيرة في 2005، وهي أول شركة طيران خاصة بالكامل في منطقة الشرق الأوسط، ولا زالت اليوم من شركات الطيران غير الحكومية الأقلية في المنطقة.

4 منها داخل الكويت

«جلوبل» بصدد إنجاز 10 صفقات استحواذ واندماج واستشارات في 2015

منى الدغيمي

قالت نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة مها الغنيم: «الأزمة أصبحت وراءنا.. ومستقبل مليء بفرص النمو أمامنا»، مشيرة إلى أهم عناصر النمو التي تتمتع بها الشركة كقوة مركزها المالي وارتفاع السيولة والتدفقات النقدية وخبرات العنصر البشري وجودة الايرادات.

وكشفت خلال مؤتمر صحافي عقدته الشركة بعنوان «جلوبل والمستقبل» ان «جلوبل» تمكنت من الحصول على تفويض من أحد البنوك في الكويت لإدارة محفظة، مشيرة الى ان ميزانية الشركة خالية من الديون وان حقوق المساهمين بلغت 87,3 مليون دينار ويمثل النقد والنقد المعادل حوالي 55٪ من أصول الشركة ومعظم الأرباح المحققة هي أرباح نقدية.

مها الغنيم وبدر السميط خلال المؤتمر الصحافي (ريليش كومار)

الغنيم: تمكنا من الحصول على تفويض من أحد البنوك في الكويت لإدارة محفظة

السميط: طلبنا للعودة إلى البورصة موجود لدى هيئة الأسواق

أصول الشركة المحولة للبنوك

وفي سؤال بخصوص حجم أصول «جلوبل» التي تحولت الى البنوك لم تفصح مها الغنيم عن حجمها الحقيقي بل اكتفت بالقول ان المبلغ هام ويستحق ما استدعى الأمر الى تخصيص إدارة خاصة بإدارة هذه الأصول، مشيرة الى ان هذه الإدارة حيوية وتعول عليها «جلوبل» كثيرا في المستقبل حيث استطاعت ان تستحوذ على ثقة البنوك وان تستقطب أموالا أخرى من بنوك أخرى لإدارتها.

وأشارت الغنيم الى ان كثيرا من الأصول موزعة على العديد من القطاعات داخل وخارج الكويت ورغم ذلك استطاع الفريق المتخصص في إدارة الأصول ان يتخارج منها بنجاح بأضعاف الأسعار التي كانوا يتوقعونها.

وأضافت في ذات الإطار، انه مازال هناك العديد من الأصول صعبة التسييل في العديد من البنوك التجارية بالمنطقة.

الصفقات

وأفادت الغنيم بأن «جلوبل» حاليا بصدد انجاز 10 صفقات استحواذ واندماج واستشارات 4 منها من داخل الكويت وهي في القطاع العقاري والصناعي، مشيرة الى ان الصفقات المدارة من قبل «جلوبل» عادة حجمها لا يكون الا فوق 25 مليون دولار ليتم قبولها من طرف الشركة لأنها تستحق جهدا كبيرا.

صناديق جلوبل

وبخصوص الصناديق المدارة من قبل «جلوبل»، أوضحت الغنيم ان اجمالي صناديق الشركة المدارة 28 صندوقا منها 9 صناديق تتضمن منطقة الشرق الاوسط والدول الخليجية و3 منها كويتية، مشيرة الى ان السعودية تستحوذ على اكثر من 60٪ من اجمالي القيمة السوقية نظرا لأنها سوق واعد ونسبة الكويت تقريبا في حدود 12٪.

وأشارت في ذات السياق الى ان «جلوبل» تقدمت بطلب الى هيئة سوق المال السعودية لتأسيس صندوق برأسمال 150 مليون ريال سعودي مع عائلة الموسى في المملكة العربية السعودية وسيركز على الايرادات.

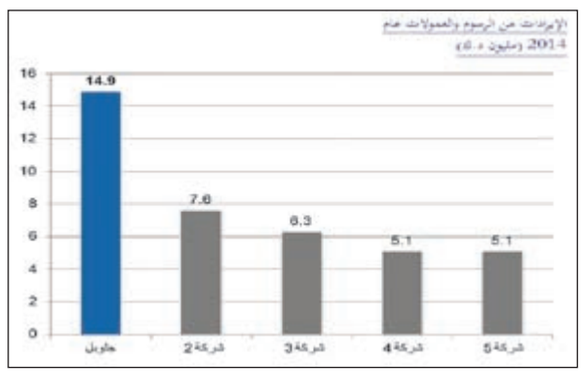

وبخصوص التطورات بشأن العودة الى الإدراج داخل السوق الكويتي، اوضح الرئيس التنفيذي للشركة بدر السميط ان طلب الشركة موجود لدى هيئة الأسواق حاليا في انتظار الموافقة النهائية للعودة الى السوق، مشيرا الى ان الاجراء طبيعي ولا يوجد اي عوائق للإدراج في السوق مجددا. وعن نية الشركة في الإدراج في احد الأسواق الخارجية، قالت الغنيم انه لا توجد اي نية للإدراج في اي سوق باستثناء العودة مجددا للسوق الكويتي.

الخطط المستقبلية

وأفادت الغنيم بأن استراتيجية الشركة تستهدف تطوير الخدمات والمنتجات الاستثمارية لتكون جلوبل الشركة الاستثمارية المفضلة للعملاء في المنطقة من خلال تركيز الجهود على تطوير الأعمال الأساسية المدرة للرسوم وهي إدارة الأصول والاستثمارات المصرفية والوساطة المالية، والاستمرار في خدمة عملاء الشركة بشكل أكثر فاعلية، وتقديم منتجات وحلول مالية متنوعة تسهم في حماية وتنمية ثرواتهم في بيئة اقتصادية متقلبة ومليئة بالتحديات. وأشارت الى ان الخطط المستقبلة لنمو الأعمال الأساسية تتضمن دعم الأفرع الخارجية لزيادة حصتهم من مجمل إيرادات الشركة وزيادة حجم الأصول المدارة لصالح العملاء من خلال استقطاب مستثمرين من مؤسسات وأفراد ذوي الملاءة للاستثمار في المنتجات القائمة لما تتمتع به هذه المنتجات من أداء مميز وطرح منتجات جديدة كالصناديق العقارية والدخل الثابت بالإضافة إلى التوسع في خدمات إدارة الأصول كإدارة المحافظ والخدمات الاستشارية وإدارة السيولة وإدارة أصول الحالات الخاصة.

وأشارت الغنيم الى ان الشركة ستقوم بزيادة حصتها السوقية في الوساطة المالية من خلال تنفيذ الاستراتيجية الخاصة باستقطاب العملاء من المؤسسات وشركات التداول المؤسسية مستفيدة من تواجدها في العديد من الأسواق وقاعدة عملاء إدارة الأصول والمركز الريادي الذي تحتله بحوث «جلوبل» في السوق.

أما الاستثمارات المصرفية، فيتم التركيز على تقديم الاستشارات المالية لصفقات الدمج والاستحواذ وعمليات إعادة الهيكلة وغيرها مستفيدة من خبرات الفريق والتواجد الجغرافي في أهم الأسواق المالية في المنطقة. وقد بلغت الأصول المدارة لصالح العملاء في نهاية العام 1,2 مليار دينار (ما يعادل 4,1 مليارات دولار) وحققت العديد من الصناديق التي تديرها الشركة أداء فاق أداء مؤشرات القياس والصناديق المماثلة وتمكن عدد منها من الاستفادة من رسوم الحوافز المرتبطة بالأداء رغم الأداء السلبي للأسواق المالية خلال الربع الأخير من العام. وارتفعت إيرادات إدارة الأصول بنسبة 27٪ في العام 2014 لتصل إلى 12 مليون دينار.

الاستثمارات المصرفية

أما بالنسبة للاستثمارات المصرفية، فقالت الغنيم انه تم التوقيع خلال العام مع عدد من الشركات الإقليمية لتوفير خدمات الاستشارات المالية لهم، كما أنهت الشركة بنجاح صفقة اندماج واستحواذ لشركة كويتية في القطاع المالي وقدمت الاستشارة المالية لشركة صناعية في الكويت لإعادة هيكلة ديونها البالغة 130 مليون دينار. وارتفعت إيرادات الاستثمارات المصرفية في عام 2014 بنسبة 171٪ لتصل إلى 1,2 مليون دينار.

الوساطة المالية

وعلى صعيد قسم الوساطة المالية، افادت الغنيم بأن الشركة تمكنت من تركيز جهودها على تنمية محفظة العملاء من المؤسسات ورفع حصتها السوقية على الرغم من الانخفاض الكبير لقيم التداولات التي شهدتها الأسواق المالية التي نعمل بها. ومع ذلك فقد ارتفعت إيرادات الوساطة المالية في العام 2014 بنسبة 11٪ لتصل إلى 2 مليون دينار.